بريطانيا من التبعية الأوروبية.. إلى الأميركية

بهاء العوام
صحافي سوري

ألغى رئيس وزراء بريطانيا بوريس جونسون زيارة مجدولة له إلى الولايات المتحدة في الربيع المقبل. والسبب حالة من التوتر تخيم على العلاقات بين لندن وواشنطن، بعد موافقة جونسون على تشغيل شركة هواوي الصينية للجيل الخامس من الإنترنت في المملكة المتحدة. غضب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من هذه الموافقة. فهاتَفَ جونسون معاتبا وتعالت الأصوات حتى انتهى الاتصال بشقاق يحرص الطرفان على احتوائه في أسرع وقت وبأقل التداعيات.

ثمة تقارير تتحدث عن خشونة دبلوماسية في تعليق الرئيس الأميركي على لندن إزاء شركة هواوي. وتقارير أخرى تتحدث عن وصف مسؤولين بريطانيين لترامب بالساذج بسبب خشونته هذه. ولكن المتحدث الرسمي باسم حكومة لندن قال إن العلاقات بين البلدين لا تزال مميزة. وتأجيل لقاء جونسون وترامب حتى شهر يونيو المقبل، على هامش قمة مجموعة السبع في كامب ديفيد، جاء طواعية من قبل رئيس الحكومة البريطانية، وليس إجبارا من البيت الأبيض.

بغض النظر عن صحة أي من الروايتين، فإن تأجيل قمة جونسون وترامب يعني تأجيل إنجاز اتفاقية التجارة الحرة بين بلديهما. للطرفين مصلحة في هذه الاتفاقية طبعا، ولكن من يسابق الزمن لإنجازها، وإنجاز جملة من الاتفاقيات المشابهة لها مع دول أخرى حول العالم، هو رئيس الحكومة البريطانية وليس رئيس الولايات المتحدة. وبالتالي يبدو عامل الوقت في هذه المسألة، تحديدا، ورقة رابحة وأداة ضغط بيد البيت الأبيض وليس "10 داونينغ ستريت".

يبدو جونسون الطرف الخاسر في الشقاق مع ترامب. فهو يريد إبرام اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة ليعوض نقصا متوقعا في ميزان بلاده التجاري بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ترامب لا ينتمي إلى فئة الساسة الذين يفرقون بين المصالح الاستراتيجية لبلادهم والمصالح الآنية، كما أنه يعتمد سياسة الابتزاز لإخضاع الحلفاء قبل الخصوم منذ وصوله إلى البيت الأبيض، فإننا نستنتج أن الوقت في هذه الخصومة سيمر لصالح واشنطن وليس لندن.

لطالما كانت العلاقات بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة مميزة جدا. ولا شك أن استقلال لندن عن بروكسل سيعزز علاقاتها مع واشنطن بعيدا عن التبعية الأوروبية. ولكن في المرحلة الانتقالية الضبابية التي تعيشها المملكة في الانفصال عن الأسرة الأوروبية، قد تحتاج إلى تنازلات لجعل الولايات المتحدة أبرز حلفائها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. يبدو أن إدارة ترامب تستشعر هذه الحاجة البريطانية، فتحاول رسم التحالفات المقبلة بين البلدين وفق شروط ومعايير انتهازية، وبتعبير آخر يريد ترامب تبعية بريطانية صرفة.

إن لم تستطع بريطانيا الخروج من العباءة الأميركية أو فرض ندّيّة في العلاقة مع واشنطن، ستعيش مع الحليف الأميركي تبعية أسوأ بكثير مما كانت تعانيه مع الاتحاد الأوروبي

الفرضية صحيحة إذا ما تتبعنا المواقف البريطانية المؤيدة لقرارات ترامب الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط. بريطانيا كانت أول الدول التي انضمت إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لحماية الملاحة الدولية في مياه الخليج العربي. وكانت أكثر الدول الأوروبية قربا من المواقف الأميركية بشأن إيران. جونسون لم يعترض على قتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. كما أيّد إبرام اتفاق جديد مع طهران بدل الاتفاق النووي للدول الست الكبرى مع إيران عام 2015. وأخيرا وليس آخرا، كان جونسون أكثر القادة الأوروبيين مرونة في التعامل مع خطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط، ووحده من رأى ورحب بالعناصر الإيجابية لما يسمى بـ"صفقة القرن".

كل هذا الدعم للمواقف الأميركية لم يشفع لجونسون في قراره بشأن شركة هواوي الصينية. كل ما فعله من أجل ترامب ذهب هباء منثورا، واتفاقية التجارة الحرة مع واشنطن التي أراد رئيس الحكومة البريطانية من خلالها تحصين اقتصاد بلاده من تراجع واضطراب قد يمسان بمكانته كخامس اقتصاد عالميا، أصبحت اليوم على المحك وربما لن ينالها أبدا. انضمت بريطانيا إلى قائمة الدول المغضوب عليها أميركيا. وربما تعكف إدارة البيت الأبيض الآن على إعداد قائمة عقوبات أو ضرائب تليق بالحليف البريطاني المتمرد على العنجهية الترامبية.

يدرك قادة المملكة المتحدة أنهم يحتاجون إلى مرونة في التعامل مع الداخل والخارج خلال المرحلة الانتقالية للخروج من الاتحاد الأوروبي. التحديات كثيرة ولا خجل لديهم من الاعتراف بأن الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى عسكريا واقتصاديا في العالم. والاعتراف أيضا بأن تداعيات الخروج من الاتحاد الأوروبي على مجالات الحياة المختلفة ستستمر لأعوام. وعلى الرغم من هذا، لا بدّ من التساؤل التالي: هل أضحت بريطانيا ذلك الحليف الذي يمكن أن تُغلق في وجهه الأبواب، وكأنه لم يعد موجودا على الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية؟

مقابل اتفاقية التجارة الحرة التي تتطلع إليها لندن، بلهفة، مع الحليف الأميركي، تعتمد واشنطن على البريطانيين كثيرا في سياستها الخارجية، وخاصة في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية. وإضافة إلى هذا لا تزال بريطانيا أكبر المساهمين الأوروبيين في ميزانية حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولا تزال عضوا دائما في مجلس الأمن يتمتع بحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار لا يعجبها. بالإضافة إلى أنها تمتلك تغلغلا تاريخيا في ست وخمسين دولة تحت راية الكومنولث، ولديها من الإرث الأمني والدبلوماسي والاقتصادي ما يكفي لبقائها في دول مجموعة السبع.

ربما يحكم ترامب الولايات المتحدة أربع سنوات أخرى عبر السباق الرئاسي نهاية العام الجاري، وإن لم تستطع بريطانيا الخروج من العباءة الأميركية أو فرض ندّيّة في العلاقة مع واشنطن، فستعيش المملكة المتحدة مع الحليف الأميركي تبعية أسوأ بكثير مما كانت تعانيها مع الاتحاد الأوروبي. حينها لن تكون لدى البريطانيين رفاهية الاستفتاء على التبعية لواشنطن. ولكنّ إقليما أو أكثر من المملكة سيكون مستعدا لاختيار العودة إلى التبعية الأوروبية والانفصال عن لندن.

حزب الله يسوّق بضاعة إيران الكاسدة

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لم تتوقف إيران منذ عودة الخميني من منفاه عام 1979، بعد أن أطاحت ثورة حدثت هناك بحكم الشاه، عن التهديد يوميا برمي إسرائيل في البحر، وتدمير الولايات المتحدة. لا جديد في ذلك، المشكلة أن تصدّقَ أطراف عربية هذه الادعاءات وتسمح لإيران بإطلاق التهديدات من فوق أرضها.

وليست المشكلة أيضا، أن إيران وحكامها يصدقون أنهم أولياء الله على الأرض، فهم أولا وأخيرا يخدمون مصالحهم على حساب غيرهم من الشعوب، ولكن الكارثة أن تصدّقَ جهات عربية تلك الادعاءات.

بعد أيام من استهداف غارات إسرائيلية مقارّ تابعة لها في محيط مطار دمشق، اعتبر الحرس الثوري الإيراني أن الظروف الآن غير ملائمة لمواجهة إسرائيل. وقال حسين سلّامي، قائد الحرس الثوري في مقابلة تلفزيونية الاثنين، إن هناك إمكانات كبيرة للقضاء على إسرائيل "لكن الظروف ما زالت غير ملائمة".

سلّامي نصح الإسرائيليين بعدم الاعتماد على الأميركيين، وأخذ العبرة من آخرين قال إنهم فعلوا ذلك ولم يحققوا أي نتيجة، وقال إن طهران بنت قدراتها على مستوى عالمي، لتصل إلى مستوى القوة العسكرية الأكبر في العالم، وأن هدف إيران يتمحور حول انهيار الكيان الصهيوني والقضاء على وجوده وعلى الوجود الأميركي في المنطقة.

إيران، حسب سلّامي، مستعدة لمواجهة سيناريوهات الحرب المختلفة مع الولايات المتحدة، وللانتقام من عملية اغتيال القيادي بالحرس الثوري قاسم سليماني.

وبالطبع لن تقوم إيران بهذه المهمة بنفسها، بل ستنيط بها وكلاء لها في المنطقة، وعلى رأسهم حزب الله، فهو كما يقول سلّامي أقوى اليوم بعشرات الأضعاف مما كان عليه في حرب عام 2006، واستطاع التغلب على "التكفيريين" بعد أن بات أكثر تسلحا ومناعة وخبرة.

حزب الله، الذي يستمد شروط بقائه من خرافات يسوّقها آيات الله، لم يكذّب خبرا، وكشف عن نصب تمثال جديد لقائد ميليشيا "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، في بلدة "مارون الراس" على الحدود اللبنانية.

وتداولت مواقع لبنانية لقطات تظهر تجمعا للعشرات من مناصري ميليشيا "حزب الله"، أثناء إزالة الستار عن التمثال وهو يشير إلى الأراضي المحتلّة من إسرائيل وخلفه العلم الفلسطيني، في بادرة رمزية، لا تخفى دلالاتها، أُريدَ من خلالها إيصال رسالة، ليس لإسرائيل فقط، بل لمخدوعين من العرب اعتقدوا طويلا أن غاية حزب الله هي تحرير فلسطين.

وكان سلّامي قد هدد خلال مراسم أربعينية قاسم سليماني في طهران التي جرت الأسبوع الماضي، بأن إيران "ستضرب إسرائيل والولايات المتحدة إذا ارتكبتا أقل خطأ".

طهران استطاعت أن تسوّق بضاعتها الكاسدة في المنطقة العربية مستغلة غضب كثيرين من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ولكنها فشلت في تسويق البضاعة ذاتها للدول الكبرى والمحافل الدولية

استهداف إسرائيل لن يكون من إيران فقط، كما أكد سلّامي، وكان الأجدر به أن يقول إن الاستهداف لن يكونَ من إيران مطلقا. وكما جرت العادة كانت أطراف أخرى موالية لطهران، وفي مقدمتها حزب الله، تقوم بالمهمة نيابة عن نظام الملالي، غير عابئة بالأضرار التي ستلحق بلبنان واللبنانيين، الذين يعانون من أزمة اقتصادية خانقة، أثارت غضب الشارع اللبناني.

ولم ينسَ سلّامي أن يؤكد شرعية التواجد الإيراني في سوريا، الذي تم بدعوة من الحكومة السورية حسب قوله، لمحاربة الجماعات الإرهابية المدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل، مؤكدا أن طهران لن تتوانى ولن تتسامح في الدفاع عن أمنها القومي.

استطاعت طهران أن تسوّق بضاعتها الكاسدة في المنطقة العربية، مستعينة بحزب الله، ومستغلة غضب الكثيرين من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ولكنها فشلت في تسويق نفس البضاعة للدول الكبرى والمحافل الدولية، التي صنفت إيران بين الدول المتعاطفة إن لم تكن الداعمة للإرهاب.

حزب الله اليوم حسب دراسة صادرة عن "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" بواشنطن، هو الفاعل غير الحكومي الأكثر تسلحا في العالم، وتستشهد الدراسة بأرقام تشير إلى أن الحزب امتلك خلال حرب 2006، 15 ألف صاروخ بينما يمتلك حاليا 130 ألف صاروخ، حاولت الدراسة أن تقنعنا أنها تشكل تحديا لسلاح الجو الإسرائيلي، وتجبر إسرائيل على استخدام قوات المشاة في أي حرب قد تقع بين الطرفين، وهذا ما ينشده حزب الله.

قد يكون رأس أفعى الشر مستوطن في طهران، ولكن الحل لن يكون إلا في عواصم دول عربية، عملت إيران كل جهدها على توتير الأوضاع الداخلية فيها، بدءا من بغداد ومرورا بدمشق وبيروت، وصولا إلى صنعاء.

ماذا قدمت طهران للعراق وسوريا ولبنان واليمن، سوى المساهمة في خلق الأزمات وتأجيجها؟

باتت الغالبية العظمى في تلك الدول تدرك أن الحل لن يكون إلا صناعة محلية، وأن إيران لن تكون أحن عليهم من أنفسهم.

هناك أكثر من سبب يدفع إيران إلى القلق، بدءا من العراق، حيث اقترب فيه العراقيون من تجاوز خلافاتهم الطائفية، التي سوّق لها ملالي طهران، وصولا إلى سوريا التي تشير فيها خارطة المعارك إلى سيطرة القوات الحكومية على الوضع، في وقت لم يعد يذكر فيه السوريون اسم إيران إلا للتعبير عن التذمر.

وفي اليمن يبحث الجميع عن مخرج لأزمة افتعلتها إيران هناك، ويتساءل اليمنيون عن سبب للاقتتال في ما بينهم، فلا يجدون من سبب لذلك سوى وهم وأكاذيب سوّقتها طهران وصدقوها في غفلة منهم.

عزل إيران وعودة الوعي لهذه الدول الثلاث، سيحيي الأمل في أن يراجع حزب الله، الذي اختطف الدولة في لبنان، سياساته الخاطئة ويدرك أن عاصمة لبنان هي بيروت وليست طهران.

الفخفاخ والرمال السياسية المتحركة

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

أقلّ ما يُنعت به مشهد مشاورات تشكيل الحكومة التونسية، هو أنه مشهد بلا أفق حقيقي لبناء حكومة متوافقة ذات حزام سياسي واسع، قادرة على إدارة الشأن العام ومُجابهة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحارقة وتأثيث المسائل الدستورية.

أسوأ ما فعلته المشاورات في المشهد السياسي الحالي، أنها قدمت قضايا التشكيل ونيل الثقة البرلمانية على مسائل أخرى لا تقل عنها أهمية، وحصرت النقاش والاهتمام في مسألة النصف زائد واحد، الأمر الذي نقل النقاش الأصلي من فعل التوافق حول منظومة الحُكم في البرلمان وفي رئاسة الحكومة وفي الوزارات، إلى فعل التقاطع المرحلي بين الأحزاب للمصادقة على حكومة إلياس الفخفاخ، ما أزاح عن المشهد بصفة شبه كلية مسائل المحكمة الدستورية وهيئة مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة، والهيئة الجديدة للاتصال السمعي البصري وقانون الاتصال الجديد.

وكُلما ابتعد رئيس الحكومة المكلف عن تصور مشترك للحكم يبدأ من التوافق العريض في البرلمان على تمش سياسي عام، واعتنق في المُقابل الرؤية الضيقة القائمة على تمرير الحكومة بأقلّيّة تشريعية تتجاوز النصف بعدد ضئيل، كلما ارتهن هو ومن ورائه البلاد إلى انتهازية الأحزاب وشُروط الكتل البرلمانية، وصار دوره مكتفيا بتلفيق التحالفات وإدارة التوافقات المغشوشة وتلطيف الحالة السياسية الهجينة.

لن نُعيد ما ذكرناه سابقا، بأن إلياس الفخفاخ ارتكب خطأ منهجيا فادحا عندما شكّل المُعارضة قبل الحكومة، ولن نُكرر ما سلف وإن أشرنا إليه بأنّ الفخفاخ لم يتعظ من الأخطاء التي اقترفها سلفه الحبيب الجملي، ولكن الواضح أن الفخفاخ وحكومته يقفان على رمال سياسية حارقة ومتحركة، وأنّ حُظوظ حكومته في نيل الثقة قائمة بشكل ضعيف، وبعبارة أدقّ أنها إن مرت فلن تستمرّ طويلا.

المفارقة في المشهد السياسي الحالي، أن الاختلاف صار مركبا ومتشعبا وأن خيوط التوافق تغيب عن المشهد باطراد، فالتباين تجاوز أحزاب "الخط الثوري" ليصبح بين حركة النهضة وبين الفخفاخ، وبين الأخيرة ويوسف الشاهد، وبينها وبين الرئيس قيس سعيّد.

الرسائل التي أبرقها سعيد سواء خلال اجتماعه مع الأمين العام للمنظمة النقابية ومع رئيس اتحاد الصناعة والتجارة، أو التي أعاد استحضارها خلال لقائه مساء الاثنين براشد الغنوشي، تؤكّد أنّ الرجل لن يتعامل إلا مع حلّيْن اثنين فإما حكومة جديدة وإما الذهاب إلى انتخابات مبكرة، ويرفض بذلك الحلول التلفيقية التي يروجها البعض عن سحب الثقة من رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد.

وأيا كان السيناريو المفترض فإن المشهد القائم لا يُمكن البناء عليه طويلا. لا يُمكن البناء على تحالف بين النهضة والكتلة الديمقراطية بعد المكاسرات الإعلامية والسياسية غير المسبوقة، ولا يُمكن البناء أيضا على إدخال قلب تونس في حُكومة الفخفاخ بعد استكمال المُشاورات والكشف عن الأسماء المقترحة في الإعلام، ولا يُمكن البناء أيضا، وهو الأهم، على طبقة سياسية تحكم بمقتضى إكراهات الواقع وكراهية حل البرلمان وإعلان انتخابات مبكرة.

العارف بالتفاصيل الداخلية للمشهد السياسي التونسي، يدرك أن هناك حالة جرد حساب بين النهضة والكتلة الديمقراطية، ستنعكس على المشهد السياسي ككل وعلى عمل الحكومة أيضا، وهناك حساسيات نهضوية من الرئيس قيس سعيد يمكن أيضا أن تؤثر سلبا على عمل الدبلوماسية التونسية، وهناك تململ واضح من الفخفاخ الذي لم يستجب لحسابات حركة النهضة في دمج قلب تونس في فريقه الحكومي.

تدرك حركة النهضة أن الحالة السياسية بالإمكان تلخصيها في مقولة "لا حكومة من النهضة ولا حكومة دون النهضة"، وإن كان فرقاؤها قد نجحوا في فرض النصف الأول من العبارة وأفشلوا حكومة الجملي، فإنها ستعمل جاهدة على التوظيف المشط للنصف الثاني، طالما أنه لا وجود لرديف سياسي، في قوة نداء تونس، قادر على وضعها في الزاوية وحشرها في المربع الضيّق وفرض تحالفات وتوافقات صارمة عليها.

وفي النصف الثاني من المقولة لا يزال المشهد السياسي التونسي مُراوحا مكانه، تطرح النهضة شرطها الأساسي بكل صرامة، وهو تشريك قلب تونس في المشاورات وفي الحقائب، أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

لا تريد النهضة أن تترك قلب تونس في المُعارضة البرلمانية، فيتقارب مع الحزب الدستوري الحر قلبا وقالبا، مع إمكانية ولادة نسخة ثانية من نداء تونس أشد قوة وأكثر راديكالية وأقل توازنا في غياب الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، فالمُعارضة تريدها النهضة معارضة برلمانية للدستوري الحر وهُنا بالضبط يتصدى ائتلاف الكرامة لهذا الأمر.

في المقابل تحبذ حركة النهضة تشريكا لقلب تونس في الحكم، لا فقط لأن تكلفة الاقتراب من رفاق الخط الثوري مكلفة سياسيا وشعبيا عليها، بل ولأنّها تفكّر جديا في "الخطة ب" المتمثلة في سحب الثقة من حكومة الفخفاخ وتشكيل حكومة جديدة بغالبية النهضة وقلب تونس وأطراف أخرى.

في المحصلة، قد تمرّ حكومة الفخفاخ بغالبية بسيطة، وبعد وساطة من اتحاد الشغل واتحاد الأعراف، ولكن إن مرت فلا وجود لضمانات حقيقية لاستمرارها، ذلك أنّ السكاكين الطويلة لإسقاطها بدأ شحذها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk